MAISON DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق سياسية

- رقم ١٧ -

٢٠١٨

التحديات التي تواجه الشباب في لبنان:

من الأزمة إلى الفرصة

مكرم رباح وجان بيار قطريب

Konrad Adenauer Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور ولمؤسسة بيت المستقبل. وعليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده.

التحديات التي تواجه الشباب في لبنان:

من الأزمة إلى الفرصة

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية العتيدة، تتوجه الأنظار إلى تسعة أجيال من الشباب الذين وعلى الرغم من بلوغهم السن القانونية للمشاركة في الانتخابات، أي ٢١ عاماً، لم يمارسوا بعد حقهم الدستوري في الاقتراع[١].

لا يختلف اثنان على أن الجيل الصاعد هو عماد التغيير والمحرك الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأي استثمار في الشباب يُعدّ استثماراً في مستقبل الوطن. ومع ذلك، يشير الواقع إلى أن الشباب اللبناني إما عاجز عن تحدي المؤسسة السياسية القائمة والاضطلاع بدور استباقي ضمن النظام السياسي اللبناني البالي أو أنه غير راغب في ذلك.

إن تكوين الاجتماع اللبناني ما يزال حتى إشعار آخر يعزّز الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن، بحيث أن الولاء الأول والمطلق هو للطائفة حتى أصبحت الهوية هي هوية طائفية وليست هوية وطنية. هذا الأمر يجعل من الشباب اللبناني مجرد رعايا وليس مواطنين مشاركين، ويحصلون على حقوقهم عبر زعماء طوائفهم وليس استناداً إلى مواطنيتهم.

وكان لهذا الأمر ذيول جمة أهمها غياب الحس المدني لدى الشباب وسط تحديات عدة منها على سبيل المثال لا الحصر، افتقاره إلى الفرص الاقتصادية والسياسية واستمرار تهميشه وإقصائه عن العملية السياسية لا سيما لمعارضي النهج السائد بينهم، إضافة إلى البطالة في صفوفهم والتي بلغت نسبة قياسية وصلت إلى ٣٦٪، أي ضعف المعدل العالمي لبطالة الشباب.

إن واقع الأمر يظهر غياب الشباب عن الحياة السياسية اللبنانية، وما تزال مشاركتهم

---

١ جرت الانتخابات التشريعية الأخيرة في صيف عام ٢٠٠٩ وتم التجديد للمجلس الحالي ثلاث مرات لأكثر من ولاية ثانية.

فيها فولكلورية على جميع المستويات تقريباً. وفي حين أن غالبية الأحزاب السياسية اللبنانية تضم هيئات طلابية وشبابية لا يُستهان بها، فإن معظم هذه الهيئات مرتبطة عضوياً بحزبها الأم ومجمل أنشطتهم تُحدّد على مستوى القيادة المركزية. في الوقت عينه، إن الانتساب في معظم المنظمات الشبابية نادراً ما يتجاوز عضوية الجهاز السياسي الرئيس، ومع ذلك لا يبدو أن لهذه المنظمات دوراً في عملية صنع القرار أو أن أعضاءها يتمتعون بأي سلطة تخولهم ممارسة حق النقض ضد قرارات الحزب.

يشكل الشباب اللبناني خارج الأحزاب السياسية التقليدية خليطاً من الجماعات والفصائل يشار إليها خطأ باسم "المجتمع المدني". شهد نشاط هذه الجماعات أوجه خلال صيف عام ٢٠١٥، في أعقاب فشل الدولة اللبنانية الذريع في التعامل مع قضية إدارة النفايات. لكنها عجزت عن تشكيل جبهة موحدة حول قضايا واحدة أوعن وضع رؤية مشتركة للعمل السياسي.

بشكل عام، يُعتبر جيل Z أو جيل الألفية (أولئك الذين ولدوا من منتصف التسعينات فصاعداً) القلب النابض لحركة الشباب في لبنان. فهذا الجيل هو الجيل الرقمي بامتياز ويعتمد على الوسائط الإلكترونية الحديثة للتواصل ويتمتع برؤية أكثر شمولية وبقدرة أكبر على الوصول إلى المعلومات. وفي الوقت الذي يشقّ هذا الجيل بثبات طريقه إلى سوق العمل، لا ينسحب ذلك على مشاركته في الحياة السياسية، إذ يعتقد معظم أبنائه إن لم يكن جميعهم، أن النضال عبر مختلف المنصات الإلكترونية أجدى من النضال عبر الطرق التقليدية للنشاط الاجتماعي ويعتبرون هذه الأخيرة غير مجدية ولا كافية لإحداث التغيير والإصلاح المنشودين.

وعلى الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم، أظهر هؤلاء الناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مذهل مرونة كبيرة، إذ انخرط العديد منهم في اقتصاد المعرفة الناشئ والمتنامي. ومع ذلك، فإن هؤلاء الشبان والشابات ليسوا محصنين ضد النظام الطائفي والقبلي الذي شبوا في إطاره هم وعائلاتهم الكبيرة. وفي الوقت الذي يطمح فيه العديد من بينهم إلى قيام دولة مدنية حديثة ويدعوون عبر وسائل التواصل الاجتماعي إليها، نراهم يواصلون التماس الخدمات من زعيم طائفتهم ويساهمون تالياً

في ترسيخ النظام الزبائني القديم.

لذلك، خلافاً لما يُفترض أن تكون الحال عليه لجهة تقدمية الشباب وحداثتهم، يشير الواقع إلى أن نسبة كبيرة من شباب لبنان هم تقليديون ويتخذون من مختلف القضايا الاجتماعية مواقف محافظة، ولم يسفر نشاطهم عن إصلاحات ملموسة وأكبر مثال على ذلك تبقى قضية الزواج المدني.

في دراسة أجراها شارل حرب في الجامعة الأميركية في بيروت تحت عنوان "توصيف الشباب اللبناني: مسح وطني ونفسي-اجتماعي"، يؤكد حرب على تجذّر الانتماء الديني والطائفي لدى الشباب اللبناني[٢]. جرت الدراسة عام ٢٠٠٩ على عينة من ١٢٠٠ مواطن لبناني تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ سنة، وأظهرت نتائجها أن شباب لبنان طائفيون بامتياز إذ على مقياس ١ إلى ٥، وجدت أن ٣,٧٨ من أصل ٥ أعربوا عن انتمائهم القوي إلى طائفتهم (الانحراف المعياري=٨٠.).

إلى هذا، أظهر الشباب موقفاً حذراً من الزواج المختلط بين الطوائف (الزواج المدني)، فعارضه ٣٣٪ ووافق عليه ٤١٪ فيما ٢٦٪ لم يعبروا عن أي موقف. ومع ذلك ٦٣٪ من العينة نفسها أعربوا عن عدم استعدادهم للزواج من أشخاص ينتمون إلى طوائف أخرى، في حين أعرب ٣٧٪ منهم عن استعدادهم لذلك.

وعلى الرغم من هذه الذهنية الطائفية المثيرة للقلق، ثمة شريحة من شباب لبنان عابرة للطوائف تنتمي بشكل رئيس إلى الطبقة الوسطى، وتلقى معظم أفرادها تعليمهم في مؤسسات تربوية ذات تركيبة اجتماعية واقتصادية وأيديولوجية وطائفية متنوعة. ومع ذلك، يبقى على هذه الشريحة أن تنجح في تشكيل مجموعة ضغط فعّالة وقادرة على إيصال وجهة نظرها حول عدد من القضايا التي تشكل تحدياً لغالبية الشباب.

إلى هذا، يواجه شباب لبنان والعالم العربي تحديين خطيرين هما البطالة (٣٥٪) وانتشار

٢ http://website.aub.edu.lb/ifi/public_policy/arab_youth/Documents/working_paper_series/ifi_wps03_ay_Harb.pdf

التطرف (٣٥٪)[٣]، علماً أن ٨١٪ من الشباب العربي على قناعة بأن حكوماتهم عاجزة عن تلبية مطالبهم بسبب غياب أي سياسة واضحة تعمل على معالجة مخاوفهم.

خلال التظاهرات المناهضة للحكومة التي رافقت أزمة النفايات، اعتبر البعض أن حسن أداء مختلف المجموعات السياسية والناشطين وصلابة موقفهم بمثابة بارقة أمل لولادة ثورة شبابية، كما رأوا أن الانتخابات التشريعية المقبلة قد تشكل فرصة تاريخية لقوى التغيير هذه للإطاحة بالمؤسسة الحاكمة.

إلا أن هذه النظرة التفاؤلية سرعان ما تبدّدت بسبب الانقسامات التي سادت صفوف هذه المجموعات وجعلت كل منها يخوض الانتخابات منفرداً، مطيحين بذلك أي فرصة لهم للفوز. أضف إلى ذلك مزاجهم الذي يكاد يقترب من الفوضوية وميلهم إلى اعتماد حراكهم نهج بث رسائل متعددة.

في حين لا تقدم هذه الورقة أي نظرة إيجابية حول وضع الشباب في لبنان كقوة تغييرية، إلا أنها لا تنفي إمكانية أن يلعبوا دوراً في المستقبل. ومع ذلك، يبقى شباب لبنان كسائر اللبنانيين مكتوفي الأيدي بسبب النظام السياسي السائد والذي يجعل منهم مجرد رعايا وليس مواطنين قادرين على مساءلة الطبقة السياسية. من ناحية أخرى، فإن اللبنانيين بصورة عامة يساهمون في تعزيز سلطة المؤسسة الحاكمة من خلال انغماسهم في الفساد والزبائنية، ما يجعل عملية كسر هذه الدائرة المفرغة شبه مستحيلة.

إن مجموعة التوصيات التالية تقدم أفكاراً وسبلاً للنقاش، وتصب جميعها في خانة تعزيز حقوق الإنسان كحجر زاوية لأي محاولة لتعزيز قدرات الشباب اللبناني.

ثقافة حقوق الإنسان كحجر زاوية

إن الاستثمار في ثقافة حقوق الإنسان يجب أن يكون شرطاً مسبقاً وأساسياً يقوم على الأفعال لا على مجرد التنظير الكلامي والاستعراض. على الأجيال السياسية الراهنة

٣ http://www.arabyouthsurvey.com/pdf/2017-AYS-White-Paper-EN.pdf
٣٥٠٠ مقابلة وجه لوجه جرت بين ٧ شباط/فبراير و٧ آذار/مارس ٢٠١٧، مع شبان وشابات عرب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ سنة.

والمستقبلية أن تتعامل مع الآخر انطلاقاً من جوهره وهو الإنسانية التي نتشارك فيها جميعاً، وليس انطلاقاً من الانتماءات التي يحددها القدر كالجنسية والجندر والعرق أو الخيار الشخصي كالانتماء السياسي. إذا كان الاختلاف الثقافي أو السياسي هو أمر صحي، لا شيء يبرّر تجريد الإنسان من إنسانيته وشيطنته لمجرد أن موقف «الآخر» لا ينسجم مع التيار السائد. إن المستبدين يستغلون هذا الاختلاف للحدّ من الحقوق وقمع الحريات إن لم نقل تقويضها، مانحين الأولوية للانتماءات الفرعية على حساب الجوهر وهو الإنسانية التي نتشارك جميعنا فيها.

إلى هذا، على الجيل السياسي المستقبلي أن يتعامل مع حقوق الإنسان من وجهة نظر شمولية وليس نسبية. إن اعتماد مقاربة انتقائية رداً على انتهاكات الحقوق والحريات هو رد فعل قصير النظر حتى وإن كان يخدم أجندتنا السياسية أو يضعف من يعارضنا. مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية التي قد تطرأ والتغيّر في التحالفات، فإن هذا الأمر هو سيف ذات حدين إذ ما «يصبّ في صالحنا» اليوم قد «يعمل ضدنا» غداً، وبالتالي فالموقف من قضايا حقوق الإنسان يجب أن يكون موقفاً مبدئياً وثابتاً.

سياسية مبنية على القضايا وليس على الأشخاص

إن اعتماد برنامج سياسي يقوم على القضايا وليس على الأشخاص يفترض التمييز بين المنهجية والإيديولوجية. فالأولى هي سمة الأنظمة السياسية القائمة على المشاركة، وتحكمها مجموعة من الأفكار تخدم المصلحة العامة ويعمل على تنفيذها موظفو القطاع العام. أما الثانية، أي الأيديولوجية، فهي منتج ثانوي للأنظمة القمعية وتستند إلى دوافع خفية تحركها الرغبة في الاستمرار في الحكم أو تحقيق المكاسب الذاتية، ومن يعمل على تنفيذها الذين يمتهنون السياسة ويسعون للبقاء على قيد الحياة. على الناشطين الشباب، سواء كانوا ينشطون ضمن الأحزاب السياسية الرئيسة أو منظمات المجتمع المدني أو الحركات السياسية المستقلة، أن يسعوا إلى غرس ثقافة السياسة المبنية على القضايا قبل كل شيء. فالقضايا تفيد الجماعة وتتم هندستها بطريقة منهجية تستند إلى البيّنات والأدلة. فيما السياسية القائمة على الأشخاص تمنح الأولوية لشخص الزعيم وتلعب على المبادئ الأيديولوجية وغالباً ما تتحول إلى شعبوية.

ومع ذلك فإن هاتين السمتين لا تتنافيان إذ قد تكون السياسة المرتكزة على الأشخاص صالحة في حال كانت تخدم فكرة شاملة أو برنامجاً واسعاً. إن التحدي الذي يواجه القادة الشباب والناشطين اليوم ويعتبر في الوقت عينه فرصة لهم، يكمن في قدرتهم على تحقيق التوازن بين خدمة المصلحة العامة وتفادي السياسة الغرائزية وحب الذات.

عمل سياسي مستقل أو مجتمع مدني، وعدم جواز الجمع بين الاثنين

أثبتت الأحداث التي جرت على مدى السنوات الثلاث الماضية أن الممارسة السياسية التقليدية وسّعت الفجوة بين جموع الشباب والمؤسسة الحاكمة. فمن أزمة إدارة النفايات التي بقيت دون حل إلى فضائح الفساد، لكي نسمي مشكلتين لا أكثر، يشعر الشباب بالإحباط والتهميش أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، ينبغي ألا يؤدي الإحساس بخيبة الأمل الطبيعي في مثل هذه الحال، إلى اعتماد مقاربة واحدة في التعامل مع المؤسسة الحاكمة بشكل يضع جميع مكوناتها في سلة واحدة ولا إلى اعتبار العمل السياسي وصمة عار بشكل يشوه النية الشريفة للممارسة السياسية.

إن غالبية الناشطين الشباب يصفون أنفسهم اليوم بأنهم «مجتمع مدني»، آملين في تجنب وصمة العار التي باتت ترافق «السياسة» و/أو «السياسي». في الواقع، هؤلاء هم ناشطون سياسيون مستقلون وليسوا بمجتمع مدني إلا إذا اختاروا الابتعاد عن الممارسة السياسية بحد ذاتها والاستمرار في نشاطهم ضمن المنظمات الشعبية وغير الحكومية. فهم لا يستطيعون الجمع بين الاثنين، أي بين أن يكونوا نشطاء سياسيين مستقلين ونشطاء في منظمات المجتمع المدني، لأن هذا الأمر يؤدي حتما وبشكل تلقائي إلى تضارب في المصالح وتناقض في المصطلحات.

إن أعضاء منظمات المجتمع المدني يعتبرون مراقبين ويقوم عملهم على الرصد ودق ناقوس الخطر، بمعنى أن دورهم هو مراقبة المسؤولين في القطاعين العام والخاص ومساءلتهم إضافة إلى مراقبة عمل السلطة الرابعة. لا يمكن أن يكونوا في الوقت عينه مسؤولين رسميين ومراقبين يرصدون المخالفات ويبلغون عنها، أي وبكل بساطة، لا يمكنهم أن يكونوا في آن واحد في موقع الحاكم والمشترع وموقع المراقب للعمل الحكومي والتشريعي.

إذا قرر أعضاء منظمات المجتمع المدني متابعة طموحات سياسية مشروعة، يصبح لزاماً عليهم الانسحاب من المنظمات التي ينتمون إليها أو تعليق عضويتهم فيها محافظة على مصداقيتهم.

على الناشطين الشباب مراعاة التمييز المذكور أعلاه ورسم خط فاصل بين العمل ضمن منظمات المجتمع المدني والممارسة السياسية. وكما تُعتبر الطبقة الوسطى العمود الفقري لأي اقتصاد سليم ومعافى، كذلك المجتمع المدني بالنسبة إلى الممارسة السياسية السليمة، فهو شرط أساس لها وأحد أهم ركائز الديمقراطية.

العمل السياسي من الداخل ومن الخارج

إن الانخراط في العمل السياسي لا يتم من داخل الحكومة أو من خارجها فقط. على القادة السياسيين الشباب لا سيما المستقلين منهم، العمل على تعزيز قدرتهم على التأثير والضغط واتباع استراتيجية طويلة الأمد تعمل على جذب وإشراك مسؤولين من داخل السلطتين التنفيذية والتشريعية. يستلزم ذلك فتح قنوات مع الجهات الرسمية تمكّنهم من الإبلاغ والضغط بشكل صحيح لصالح قضاياهم. يجب أن تكون معارضتهم مسؤولة وناضجة وقائمة في الأساس على القضايا، وعلى الرغم من أهمية فضح أي ممارسة خاطئة وتسمية المسؤولين عنها، إلا أن هذا الأمر وحده لا يكفي.

إذا كان النشاط المدني قد حقق أي شيء منذ عام ٢٠١٥، فهو قد شدّد الخناق حول الممارسة السياسية التقليدية التي وإن كانت ما تزال قائمة، لم يعد بإمكانها أن تمرّ بعد الآن دون مراقبة أو معارضة. فالمسؤولون باتوا اليوم يشعرون أنهم مضطرون للاستماع إلى الناشطين السياسيين الشباب، وسواء كان ذلك عن قناعة أو حفاظاً على مصداقيتهم السياسية، فقد فتح هذا الأمر أمام الناشطين الشباب نافذة تشكل فرصة عليهم اقتناصها.

من ناحية أخرى ، فإن الناشطين الشباب المنضوين تحت راية الأحزاب السياسية الرئيسة لهم دورهم وعليهم الاضطلاع به. إن العمل من داخل هيكلية الحزب من أجل تجديد الخطاب السياسي وتحديث آليات صنع القرار يشكل تحدياً كبيراً. عليهم أن يدركوا أنه

لتحقيق التغيير المنشود، لا بدّ لعملهم أن يعتمد مقاربة من الأعلى إلى الأسفل، بمعنى السعي للتأثير إيجاباً على قادتهم بهدف حثهم للتكيف تدريجياً مع المتغيرات. وفي نهاية المطاف، على أحد الطرفين، القيادة والقاعدة، التسليم للآخر.

العمل السياسية المستدام

يواجه الناشطون المستقلون حديثو العهد تحدياً هائلاً في هذا الصدد: كيفية المحافظة على أهميتهم وفعاليتهم في بيئة مغلقة ينحصر العمل فيها على الأحزاب التقليدية وتحجب عن القوى الأخرى القدرة على الوصول واستخدام وسائل الإعلام والحصول على التمويل.

في البلدان المتقدمة، يتم إجراء التغيير وحل الخلافات إما عبر الحوار مع الأطراف المعنية أو التقاضي في محاكم حرة ونزيهة، أو عبر صناديق الاقتراع. منذ العام ٢٠٠٩، لم تتوفر أي من هذه السبل للناشطين المستقلين اللبنانيين. لذلك، تشكل الانتخابات التشريعية التي ستجري في ربيع عام ٢٠١٨، فرصة للناشطين السياسيين الشباب الواعدين لتقديم أوراق اعتمادهم حتى ولو لم يفوزوا فيها.

ومع ذلك، إذا كان لا بد من استقاء أي درس من تجربة «بيروت مدينتي»[٤] خلال الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع عام ٢٠١٦، فهو ضرورة أن يتمتع الناشطون السياسيون المستقلون بالإرادة والقدرة على التحمل للبقاء على المدى الطويل. فالممارسة السياسية ليست وسلية لتحقيق حظوة أو نفوذ ولا هي عمل موسمي، بل تتطلب التمتع بصفات أساسية لعل أهمها الإرادة الصلبة والنفس الطويل. إن الظهور في المواسم الانتخابية كالانتخابات البلدية ومن ثم الاختفاء بعدها لا يرسل رسالة إيجابية إلى شريحة الناخبين الذين عولوا عليهم. فخسارة الانتخابات البلدية لا يعني خسارة معركة سياسية،

٤ بيروت مدينتي هي حركة سياسية ظهرت في أعقاب احتجاجات عام ٢٠١٥ ضد عجز الحكومة عن معالجة أزمة النفايات. خاضت في آيار/مايو ٢٠١٦ الانتخابات البلدية في بيروت على أساس برنامج من ١٠ نقاط يدعو إلى إدخال تحسينات على البنية التحتية المتداعية في بيروت، دون تجاهل قضايا الحكم. حصلت على نسبة ٤٠٪ من الأصوات وخسرت الانتخابات مقابل لائحة«البيارتة»، التي تشكلت إثر تحالف غير مسبوق بين حركتي ٨ آذار و ١٤ آذار، في إشارة إلى تحول في المزاج السياسي في بيروت. على الرغم من فشل الحركة في تحقيق أي نجاح سياسي ملموس ، فقد تمكنت من تعطيل شبكات المحسوبية السياسية.

لأن الانتخابات هي وسيلة وليست هدفاً بحد ذاتها.

رسالة واحدة أم رسائل متنوعة؟

بشكل عام، يتشاطر الجزء الأكبر من شباب لبنان المخاوف والقضايا نفسها وهي في الأساس قضايا اجتماعية–اقتصادية مثل فرص العمل والإسكان والبيئة النظيفة. ولكن في الوقت الذي تبدو فيه هذه الطاقات الشابة متوافقة على ماهية الأزمات التي تواجههم، فالناشطون المستقلون بينهم يختلفون على سبل مقاربتها بالشكل الأفضل، والمحازبون منهم يفوضون رؤساء أحزابهم أخذ القرار بشأنها. ومن الأمثلة على ذلك النشاط المدني في صيف ٢٠١٥، والذي اندلع في وجه سوء إدارة الحكومة لملف جمع النفايات.

في حينه، كان الزخم في الشارع مؤاتياً وكان المطلب مشروعاً وكانت التعبئة عابرة للطوائف وجمعت بين ناشطين من فضاءات مختلفة، ومع ذلك، تراجعت الحراك ببطء. وفيما لا يجوز تحميل الحراك المدني المسؤولية كاملة عن هذا التراجع لضعف خبرته وطراوة عوده وبسبب الدور الهدام الذي لعبه المندسون أو الذين نسميهم بالطابور الخامس، فهو يعاني دون أدنى شك من خلل في منهجية عمله. بداية، فشل الحراك في البناء على قضية النفايات باعتبارها القضية الرئيسة والتي كان يمكن أن تؤدي إلى نجاح سريع ينسحب على قضايا أخرى ملحّة بفعل تأثير الدومنيو. وبدلاً من ذلك، انزلقت القيادة الأفقية للحراك - التي كانت ميزة إيجابية في البداية - إلى توجيه رسائل متباينة إن لم تكن متضاربة، أدت إلى تفجيره من الداخل.

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في الربيع المقبل، لا يبدو العام ٢٠١٨ بالنسبة إلى الحراك المدني أفضل حال من عام ٢٠١٥. فاللوائح المتفرقة للناشطين السياسيين المستقلين والتي يطلق عليها خطأ لوائح المجتمع المدني، جاءت مناطقية وتفتقر إلى مظلة واحدة تجمعها على مستوى البلد ككل. وعليه، بدا المرشحون الشبان والشابات وكأنهم يعملون وفقاً لأجندة ذاتية بدل من أن يكون لديهم برنامج سياسي قائم على القضايا، يعزز التفكير الجماعي ويمنح الأولوية للمصلحة العامة.

في ظل غياب رسالة موحدة تجمع بين مختلف الأصوات، فشل الناشطون السياسيون المستقلون في لبنان في إثبات أنهم بديل حقيقي للنخب والأحزاب السياسية التقليدية في البلاد.

تحالف الراغبين

إن الناشطين السياسيين الشباب، سواء كانوا مستقلين أو ملتزمين بمنظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية، ليسوا وحدهم في معركة النضال من أجل التغيير والسير بأمور البلاد نحو الأفضل. وينبغي عليهم اليوم قبل الغد السعي إلى بناء تحالفات مع نظرائهم الذين يشاطرونهم الرؤية نفسها وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والدولية على حد سواء. إن حشد القوى حول فكرة لا يكفي. فهذه الفكرة بحاجة إلى تطوير لتصبح برنامجاً يطرح إطار عمل مفصل بشكل واضح ويحدد الأدوار والمسؤوليات.

محلياً، على الناشطين الشباب التحالف مع الكيانات التي تشاركهم رؤيتهم وتشخيصهم للمشاكل وسبل معالجتها، حتى ولو كانت هذه الكيانات حكومية أو مدعومة من الحكومة. وكما قلنا آنفاً، ينبغي أن تكون السياسة المبنية على القضايا هي التي تحدد مسار العمل وفقاً لطبيعة كل حالة.

على المستوى الإقليمي، وبالنظر إلى كون المشاكل التي تواجه الشباب في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متشابهة، من المفيد لشباب لبنان تبادل الخبرات مع نظرائهم في الإقليم لأخذ الدروس من تجارب النجاح والفشل على حدّ سواء.

على الصعيد الدولي، لا شك أن برامج التبادل أو الشراكات مع الأحزاب أو الحركات التي تتبنى الميول السياسية نفسها تساهم في رفع مستوى نظرائهم في الداخل، سواء من خلال التشبيك أو نقل المعرفة أو التدريب على المهارات.

مكرم رباح هو محاضر في كلية التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت، ومؤلف كتاب "«حرم جامعي في حالة حرب: الحركة الطلابية في الجامعة الأميركية في بيروت بين ١٩٦٧ و١٩٧٥».

جان بيار قطريب هو المدير الإداري في شركة كوانتوم كوميونيكيشنز، بيروت، وعضو في مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني (لبنان) منذ عام ٢٠٠١. وقد سبق له أن درّس في مجالات حقوق الإنسان وأخلاقيات وقواعد السلوك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.